AS

الأمم المتحدة

Distr.
GENERAL

A/48/741
S/26852
8 December 1993
ARABIC
ORIGINAL: ENGLISH

الجمعية العامة
مجلس الأمن

الجمعية العامة
الدورة الثامنة والأربعون
البند ٧٩ من جدول الأعمال
استعراض تنفيذ الإعلان الخاص بتعزيز الأمن الدولي

مجلس الأمن
السنة الثامنة والأربعون

رسالة مؤرخة ٧ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٣ موجهة إلى
الأمين العام من القائم بالأعمال بالنيابة للبعثة الدائمة
لأذربيجان لدى الأمم المتحدة

أتشرف بأن أحيل طيه نص الكلمة التي ألقاها سعادة حسن أ. حسنوف، وزير خارجية جمهورية أذربيجان في اجتماع مجلس التعاون لشمال الأطلسي، المعقود في بروكسيل، في ٣ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٣ (انظر المرفق).

وسأغدو ممتنا لو عملتم على تعميم هذه الرسالة بوصفها وثيقة من وثائق الجمعية العامة، في إطار البند ٧٩ من جدول الأعمال، ومن وثائق مجلس الأمن.

(توقيع) ياشار ت. علييف
المستشار
القائم بالأعمال بالنيابة

المرفـــق

كلمة وزير خارجية أذربيجان أمام اجتماع مجلس تعاون شمال الأطلسي
المعقود في بروكسل في ٣ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٣

اسمحوا لي بادئ ذي بدء أن أعرب عن مشاعر الامتنان لمستضيفي هذا الاجتماع لكرم وفادتهم، ولتوفيرهم ظروف عمل ممتازة.

وإنني إذ أمثل في هذا المحفل الرفيع بلدا تلفه نيران نزاع من أشد نزاعات العصور الحديثة وقعا وأكثرها مأسوية. لأود أن استرعي انتباه زملائي الأفاضل إلى التهديد الحقيقي المحدق بالسلم والاستقرار في القارة الأوروبية، الذي يحجبه عدم اتخاذ تدابير فعالة ضد العدوان.

إن عدوان جمهورية أرمينيا ضد دولة أذربيجان ذات السيادة، الذي استمر فعلا منذ ست سنوات، قد أسفر عن احتلال خُمس إقليم دولتي. وأبيد السكان الأذربيجانيون المسالمون وأخرجوا من ديارهم على نحو منتظم. وذهب ما يزيد على مليون مواطن من أذربيجان ضحية لسياسة "التطهير الإثني"، وأصبحوا الآن لاجئين في عقر ديارهم. ومما فاقم من الطابع المأسوي للحالة اشتداد برودة الطقس التي تعرض للخطر أرواح مئات الآلاف من السكان المفتقرين للمأوى. وقد نهبت المناطق الآهلة بالسكان وأضرمت فيها النيران، ويجري تدمير القيم المادية التي خلفتها أجيال عديدة من الشعب الأذربيجاني. ومنذ اسبوع فقط احتلت القوات الأرمينية منطقة خودافرين التي يقطنها الأذربيجانيون والواقعة على الحدود مع جمهورية إيران الإسلامية. ويخضع لسيطرة قوات الاحتلال الأرمينية ما يزيد على ٧٠ في المائة من الحدود مع أرمينيا، وكذلك ١٦١ كيلومتر من الحدود مع جمهورية إيران الإسلامية وثمة دليل مباشر على مطامع أرمينيا التي بمقتضاه تقوم بسياسة الضم لتدويل النزاع وتوريط بلدان أخرى من المنطقة فيه.

وبعد أن حقق المعتدون برنامج الحد الأدنى، أي بعد احتلال كامل إقليم منطقة ناغورنو - كاراباخ، أخذوا ينشئون على طول محيطها ما أسموه "بالمنطقة العازلة"، بما فيها مناطق أذربيجان الواقعة حول ناغورنو - كاراباخ المحتلة. وبعد أن قامت القوات المسلحة الأرمينية بإخراج السكان المحليين من تلك المناطق بالقوة ودمرت كليا أو جزئيا خطوط المواصلات؛ باستثناء تلك التي تربط المنطقة بأرمينيا، حققت بذلك خطة برفان الاستراتيجية المحكمة التي ترمي في آن واحد إلى تحويل ناغورنو - كاراباخ إلى منطقة عسكرية معزولة محاطة بأرض قفر، مع استبعاد إمكانية عودة اللاجئين الأذربيجانيين إلى ديارهم.

وفي الوقت ذاته، لا تقف خطط وطنيي أرمينيا عند ضم كاراباخ على الطريقة النازية، أو عند "إعادة التوحيد" التي تطلقها أرمينيا بوقاحة على الضم المسلح لجزء من دولة ذات سيادة (وبالمناسبة، فهذه هي الكلمة التي تقابل المصطلح الخاص الذي وضعه ايديولوجيو الرايخ الثالث).

ومنذ بداية النزاع، تعرضت المناطق الحدودية لأذربيجان بما فيها جمهورية ناخشيفان ذات الاستقلال الذاتي، لقصف متواصل من جانب أرمينيا. وبالمناسبة، فإن إحدى قرى ناخشيفان، وهي كيباركي، لا تزال تحت سيطرة المحتلين. وتعددت الهجمات على جهات آهلة بالسكان من مناطق توفوز وكيدابيك وكازاخ.

وللأسف، فإن التجربة الأخيرة تثبت أن التردد وسياسة أنصاف الحلول والموازنة غير المقبولة بتاتا بين مصالح المعتدي والضحية لا تتستر على المعتدي فحسب، بل إنها تقوض أيضا ثقة البلدان التي أصبحت مؤخرا أعضاء في المجتمع الدولي.

وللأسف، لم تسفر الجهود التي بذلها المجتمع الدولي، بشأن التسوية السلمية للنزاع الأرميني الأذربيجاني، في إطار عملية مؤتمر الأمن والتعاون في أوروبا عن نتائج ملموسة، وذلك بسبب موقف جمهورية أرمينيا الذي يقوم على ضم الأراضي بالطرق العسكرية. وفي نظرنا فإن أهم سبب للطابع غير الموفق لأنشطة السلم الرامية إلى إعادة الاستقرار إلى المنطقة يكمن في رفض الإقرار مباشرة بواقع العدوان الذي شنته جمهورية أرمينيا ضد دولة أذربيجان ذات السيادة. والعديد من بعثات تقصي الحقائق التي أوفدتها منظمات موثوق بها كالأمم المتحدة ومؤتمر الأمن والتعاون في أوروبا بنت استنتاجاتها على الصعوبات الناشئة عن إدراك التورط المباشر للقوات المسلحة لجمهورية أرمينيا في النزاع. وفي نفس الوقت، لدينا جميع ما يلزم من أدلة على ذلك، وقد قدمناها، في مناسبات عديدة، إلى الأجهزة المختصة في المنظمات الدولية. فكيف يمكن تفسير إحتلال ثماني قرى في منطقة كازاخ بأذربيجان لا حدود لها مع منطقة ناغورنو - كاراباخ المحتلة ولكنها متاخمة لأرمينيا. وفي كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٢، احتلت القوات الأرمينية ثماني قرى في منطقة زانجيلان بأذربيجان.

ومن الناحية العملية، فإن جميع مناطق أذربيجان الواقعة على الحدود مع أرمينيا والتي احتلت أثناء العدوان، تم الاستيلاء عليها نتيجة لهجمات قادمة من جهتين: من منطقة ناغورنو - كاراباخ المحتلة ومن إقليم جمهورية أرمينيا بصورة مباشرة.

وعلاوة على ذلك، يساور بلدي قلق عميق من ميل فريق منسك التابع لمؤتمر الأمن والتعاون في أوروبا إلى التسليم بأن أذربيجان "طرف مهزوم" يتعين عليه أن يقبل شروطا تتناقض مع مبادئ ميثاق الأمم المتحدة وقرارات مؤتمر الأمن والتعاون في أوروبا ومجلس الأمن. فكل صفقة جديدة من الاقتراحات يتقدم بها فريق منسك بشأن انسحاب القوات الأرمينية من الأراضي المحتلة تتضمن المزيد من التنازلات للمعتدي وتطرح شروطا تمهيدية جديدة لإخلاء المناطق المحتلة من أذربيجان. وثمة محاولات ترمي الى تغيير وضع الأرمن في منطقة ناغورنو - كاراباخ التابعة لأذربيجان، وفي نفس الوقت إزاحة الطرف الآخر المعني، أي الطائفة الأذربيجانية في المنطقة الجبلية من كاراباخ، عن عملية التسوية السلمية للنزاع.

إن نهج التسوية هذا، الذي يقر في جوهره بعامل القوة، يشكل سابقة خطيرة للاستيلاء على الأراضي استنادا الى منطق "الأمر الواقع"، ويعني الإحجام عن تنفيذ مهمتنا المشتركة المتمثلة في انشاء نظام عالمي جديد، مرتكز على مبادئ احترام الشرعية وحقوق الإنسان والديمقراطية.

إن معاهدة تخفيض القوات المسلحة التقليدية في أوروبا من أهم عناصر الهيكل الأمني. غير أنني أود أن أؤكد ما يحدق بتنفيذها من تهديد مباشر في إقليم أذربيجان، بسبب عدوان جمهورية أرمينيا. فكيف يمكن الحديث عن النظام الإقليمي للأمن أو تحديد الأسلحة وفقا لمعاهدة تخفيض القوات المسلحة التقليدية في أوروبا حينما يوجد على اقليم اذربيجان - وهي الدولة العضو في مؤتمر الأمن والتعاون في أوروبا ومجلس التعاون لشمال الأطلسي، تآلف عسكري ضخم غير خاضع للحكومة ومسلح بقدر وفير من الأسلحة الثقيلة يوسع باستمرار دائرة احتلاله. وتنقل أرمينيا الى ناغورنو - كاراباخ قواتها النظامية والأسلحة الثقيلة والذخائر، مستخدمة مناطق لاشين وكيلباجار وزنجيلان المحتلة في أذربيجان. وادعت يريفان الرسمية في مناسبات عديدة أن ما ينقل الى كاراباخ العليا من أرمينيا عبر المناطق المحتلة هي "المساعدة الإنسانية". وتبين بوضوح أعمال النهب التي يقوم بها أفراد حملة جمهورية أرمينيا الطابع الحقيقي لهذه "المساعدة".

ووجدت جميع المناطق المحتلة من أذربيجان نفسها خارج المنطقة الخاضعة لمراقبة التفتيشات الدولية وفقا لمعاهدة تخفيض القوات المسلحة التقليدية في أوروبا ووثيقة فيينا. وفي أوائل ١٩٩٣، نجح الجانب الأذربيجاني بعد مشقة في أن يدرج في صلاحيات فريق الرصد المتقدم التابع لمؤتمر الأمن والتعاون في أوروبا حكما يتعلق بإجراء تحديد وسحب جميع العسكريين الأجانب من إقليم دولتنا بالتعاون مع مؤتمر الأمن والتعاون في أوروبا أو أي منظمة دولية مختصة أخرى. غير أن هذه النية الحسنة لم تجد طريقها الى التنفيذ في الوقت المناسب. وليس من قبيل المصادفة أن تسعى أرمينيا الى عرقلة ادراج ذلك الحكم في ولاية فريق الرصد المتقدم. وفي هذه الصدد، من الضروري توضيح المقصود "بقوات الدفاع الذاتي لناغورنو - كاراباخ". فاستنادا الى تقديرات المعهد الدولي للأبحاث الاستراتيجية، التي قلما تعتبر دقيقة تماما في

إيراد الأرقام الحقيقية لعدد العسكريين الأجانب في إقليم ناغورنو - كاراباخ، يوجد ٨٠٠٠ أجنبي، أي جنود من جيش جمهورية أرمينيا. وقد قدمنا أرقاما حقيقية مرات عديدة بهذا الشأن.

وثمة مسألة تتعلق بمدى فعالية ما يجري في اقليم أرمينيا من تفتيشات في اطار معاهدة تخفيض القوات التقليدية في أوروبا وتدابير بناء الثقة في أوروبا. فغياب قدر معين من الأسلحة والمعدات في المواقع الخاضعة للمراقبة والتي تستخدم في تنفيذ العدوان ضد دولة أذربيجان ذات السيادة كان من شأنه أن يسترعي انتباه المفتشين أثناء قيامهم بعملهم في أرمينيا. ويتعين على المرء أن يتخلى عن النهج الميكانيكي في اجراء التفتيشات. فخلال سنتين تقريبا، تلقت جمهورية أذربيجان ١٠ تفتيشات منها ٧ وفقا لمعاهدة تخفيض القوات المسلحة التقليدية في أوروبا و ٣ في اطار وثيقة فيينا. ولا يزال من غير الواضح سبب استثناء الأراضي المحتلة في أذربيجان من منطقة أنشطة التفتيش الدولية. ونظرا للظروف المعروفة، فإن أذربيجان غير قادرة على تحديد كمية الأسلحة وعدد العسكريين في المنطقة، باستخدام حقها السيادي، ناهيك عن التحكم فيها. والسؤال الذي يرد الى الذهن هو: هل الحالة عادية؟ وإذاً فما هي هذه القوات "المحلية" الوهمية التي تشن عمليات عسكرية ضد دولة قوامها ٧ ملايين نسمة وتحتل أراضيها. إن الأسلحة المفقودة في أرمينيا يجب البحث عنها في ناغورنو - كاراباخ والمناطق الأخرى في أذربيجان الخاضعة لاحتلال أرمينيا.

ولو أن البلدان الأعضاء في فريق منسك التابع لمؤتمر الأمن والتعاون في أوروبا، والأطراف بذات الوقت في معاهدة تخفيض القوات المسلحة التقليدية في أوروبا، اتخذت موقفا راسخا وواضحا بشأن كبح جماح المعتدي، لما كنا اليوم في حالة اختل فيها التوازن العسكري السياسي عبر القوقاز اختلالا كبيرا، بفعل أرمينيا.

وبخصوص الحالة السائدة في المنطقة، أرى من الضروري أن أصرح بأنه، رغم جميع جهود الجانب الأذربيجاني، فإن عدوان جمهورية أرمينيا يفضي الى استبعاد تدريجي للأراضي المحتلة لأذربيجان من منطقة معاهدة تخفيض القوات المسلحة التقليدية في أوروبا وتدابير بناء الثقة والأمن في اطار وثيقة فيينا.

زملائي الأفاضل، اسمحوا لي بأن أشير الى المشاكل ذات الأولوية التي يتعين تناولها بعناية في ظل ظروف النزاعات الاقليمية التي تتسع رقعتها.

أولا: إن آلية توافق الآراء في المنظمات الدولية، ولاسيما في مؤتمر الأمن والتعاون في أوروبا، توفر للمعتدي امكانية مضمونة للتملص من المسؤولية عن أفعاله.

ثانيا: من الضروري تعزيز آليات تنفيذ القرارات المتخذة وتوفير ضمانات راسخة لتنفيذ التدابير المتوخاة وفرض جزاءات صارمة على انتهاك الاتفاقات.

ثالثا: من الضروري توسيع نطاق الصكوك المعنية بأنشطة السلم للمنظمات الدولية، وفي نظرنا، يحتاج مؤتمر الأمن والتعاون في أوروبا، بصفة خاصة الى تنقيح ولايته وتحويل أنشطته من المراقبة السلبية لوقف اطلاق النار الى العمليات الايجابية لصنع السلم.

رابعا: من الضروري أن يدرك بوضوح أنه في ظروف النزاعات الإقليمية تتعرض للخطر المحقق تنفيذ جميع الاتفاقات القائمة وأي اتفاقات أخرى في مجال الأمن العسكري - السياسي.

ويجب أن ترتكز التسوية السياسية للنزاعات على تصميم المجتمع الدولي على استخدام القوة العسكرية بفعالية بغية صد العدوان. ولا ينبغي أن يخامر المعتدي أي شك في هذا الصدد، وإلا فإننا سنواجه حالة تتقلص فيها الجهود الرامية الى بث الاستقرار في وسط أوروبا الى الصفر بسبب الفوضى القائمة على أبوابها مما يؤدي الى انتشار النزاعات عبر أرجاء القارة.

ولن يكون مفهوم الأمن الأوروبي المشترك قابلا للتطبيق إلا إذا استند الى عدم قابلية أمن الجميع للتجزئة.

- - - - -